

مذكرة توجيهية

العناية الواجبة المتعلقة بالسكن والأرض والملكية والموارد الطبيعية في المجلس النرويجي للاجئين

لمحة عامة:

إن الجمهور المستهدف لهذه المذكرة التوجيهية هم أخصائيو ومدرّاء تطوير برامج الكفاءات الأساسية (CCs) الذين يصممون ويكتبون مقترحات المشاريع، ومدرّاء ومنسقي المشاريع الذين ينفذون المشاريع، والموظفون الدوليون والإقليميون الذين يقدمون المشورة للاختصاصيين ورؤساء البرامج. أما الجمهور الثانوي فيشمل مدرّاء المنح ومدرّاء المناطق والمدرّاء القطريين.

تميل العلاقات والمؤسسات أثناء النزاعات والكوارث إلى الضعف والتفكك. وأحياناً، تفكك الثقة في العلاقات والأنظمة التي تحكم المسائل المتعلقة بالسكن والأرض والملكية أو الموارد الطبيعية يكون من العوامل المساهمة في النزاع نفسه. لذلك، ينبغي على جميع العاملين في المجال الإنساني ممن تعتمد تدخلاتهم على الوصول إلى الأراضي والأبنية أو الموارد الطبيعية أن يعيروا انتباهاً شديداً إلى العلاقات – لأن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى إضافة تعقيدات جديدة إلى النزاعات القائمة حول السكن والأرض والملكية وحول الموارد الطبيعية، أو إلى إعادة تأجيج النزاعات القديمة، وبالتالي التسبب بالضرر للمجتمعات. تجاهل المخاطر هذه قد يربط عواقب قانونية ومالية ويؤثر سلباً على سمعة المجلس النرويجي للاجئين. واحدة من الطرق المستخدمة لفهم العلاقات والمؤسسات الناضجة لهذه العلاقات، هي ما تسمى بعملية بذل "العناية الواجبة". فعند بذل عملية العناية الواجبة بالشكل الصحيح، يمكن أن تصبح نقطة انطلاق لنهج محوره الناس، وأداة لإدارة المخاطر والتخفيف منها.

وبينما أصبحت العناية الواجبة جزءاً واضحاً من [معايير اسفير المتعلقة بالمأوى](#) (1.6) وأصبح يشار إليها في [معايير سبل المعيشة](#) (7.1، 3)، فالعناية الواجبة مطلوبة أيضاً لكافة المشاريع التي ينفذها المجلس النرويجي للاجئين التي تتطلب الوصول إلى الأبنية والأرض والملكية أو إلى الموارد الطبيعية، لكونها طريقة محكمة لضمان أن تدخلات المجلس النرويجي للاجئين "لا تسبب الضرر".

لذلك، فإن هذه الوثيقة:

- توضح أن بذل العناية الواجبة إلزامي في كافة برامج المجلس النرويجي للاجئين التي تتطلب الوصول إلى الأبنية أو الأرض أو الملكية وأو إلى الموارد الطبيعية.
- تضع تعريفاً مشتركاً للعناية الواجبة لكل البرامج في المجلس النرويجي للاجئين، وتجعله منسجماً مع إطار العمل في إدارة دورة المشاريع، وذلك لأجل توحيد نهج العمل وتيسير التواصل وضمان أن تتم معالجة قضايا السكن والأرض والملكية والموارد الطبيعية من بداية المشاريع.
- توضح من هو المسؤول عن القيام بإجراء العناية الواجبة ومن يخضع للمساءلة عن هذا الموضوع في المجلس النرويجي للاجئين.
- تقدم مثالاً ملموساً عن كيفية بذل العناية الواجبة عملياً.

ما هي العناية الواجبة ؟

إن بذل العناية الواجبة هو عملية إلزامية تمكّن الفرق في ميدان العمل من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كيفية المضي قدماً في مشروع ما، وضمان عدم تسببهم بأي أذى. تفيد العناية الواجبة بشكل خاص في ما يلي:

- المساعدة على بناء قاعدة من الثقة والعلاقات طويلة الأمد بين المجلس النرويجي للاجئين والمجتمعات والمؤسسات المحلية.
- تحدد، بدرجة مقبولة من اليقين،¹ من هم أصحاب الحقوق في بناء معين أو قطعة أرض أو ملكية أو مورد معين والتي سيتم استخدامها من قبل العاملين في المجال الإنساني لتقديم المساعدة للمجتمعات المتأثرة بالنزاعات.
- تقلل، إلى أقصى درجة ممكنة، من احتمال أن يتسبب التدخل بالأذى للأشخاص المتأثرين بالنزوح وعلاقاتهم. إذ يمكن أن ينتج الأذى عن خلق أو تأجيج النزاعات والعنف والإقصاء والاستغلال، وكذلك تعريض المستفيدين إلى أن يتم اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم، و/أو المساهمة في التدهور البيئي .
- ضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة. فقوانين حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي مطبقة في معظم السياقات، ويمكن أن تساعد على تفسير التشريع المحلي.²
- تقليص المخاطر القانونية والمالية وتلك المؤثرة على السمعة التي من الممكن أن يتعرض لها المجلس النرويجي للاجئين.



Abandoned storefront in Voinjama, Liberia. 2009 © Alexandre Coriveau-Bourque

¹ يجب تحديد درجة مقبولة من اليقين بحسب نوع المشروع والسياق الذي سينبذ فيه. وهذا يتطلب أن تقوم الفرق بحسابات مستنيرة عن المخاطر التي ينطوي عليها المشروع واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر. ومع ذلك، قليلة هي المخاطر التي يمكن التخلص منها بنسبة 100%.

² يتم العمل على مزيد من التفاصيل التقنية بشأن تطبيق قوانين حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي في بذل العناية الواجبة المتعلقة بالسكن والأرض والملكية في مذكرة توجيهية عن العناية الواجبة يحدّها برنامج المعلومات والاستشارة والمساعدة القانونية (ICLA).

كيف تدخل مراحل بذل العناية الواجبة ضمن دورة إدارة المشاريع؟

من الناحية العملية، يتم بذل العناية الواجبة ضمن مرحلة إعداد البرنامج ومراحل التحديد والصياغة والتنفيذ والتقييم من دورة إدارة المشروع

مرحلة البرمجة أو إعداد البرنامج: يجب أن تكون العناية الواجبة موجودة ضمن استراتيجيات البرنامج / الكفاءات الأساسية (CCs)، إذا كان البرنامج المعني / الكفاءة الأساسية المعنية تنوي تطبيق أي مشاريع تتطلب بذل العناية الواجبة.

مرحلة التحديد – العناية الواجبة المرتبطة بالسياق: أثناء مرحلة التحديد في دورة إدارة المشاريع، يتمثل بذل العناية الواجبة في أخذ الوقت الكافي لفهم كيف سيدخل المشروع قيد الإعداد في السياق الاجتماعي والبيئي والقانوني بالنسبة للفضايا المتعلقة بالسكن والأرض والملكية والموارد الطبيعية، وبالتالي يمكن العاملين من اعتماد المشروع أو تكيفه بناء على ما تم تقييمه من مخاطر وفرص واحتياجات لأغراض الالتزام القانوني. وهذا يتضمن العمل مع السلطات والمجتمعات لتحديد احتياجاتها وما يشكل بنظرها المخاطر الأساسية المتعلقة بالسكن والأرض والملكية، وما هي الفئات الأكثر عرضة لتلك المخاطر. كما يمكن أن تساعد هذه المشاورات على فهم مختلف القوانين (الرسمية والدينية والعرفية) الناظمة لعلاقات السكن والأرض والملكية والموارد الطبيعية.

الصياغة – وضع نهج العناية الواجبة بشكل جماعي: باستخدام المعلومات التي تم جمعها عند بذل العناية الواجبة حسب السياق، يستطيع العاملون في المجال الإنساني تصميم أو تكيف الأدوات المستخدمة وقوائم التحقق الخاصة بالخطوات اللازمة الموجودة مسبقاً، (انظر المصادر الأساسية أدناه) للتحقق من الحقوق الأساسية والتأكد من أنها ملائمة للسياق أو السياقات التي سيتم تنفيذ المشروع فيها. وقد يكون من الضروري تنويع أساليب وطرق التحقق بحسب المناطق المختلفة في البلد نفسه، أو حتى بحسب السياق في الأحياء المختلفة. لا يوجد في المجال الإنساني طريقة للتحقق يمكن أن تعطي يقيناً بنسبة 100%، إلا أنه عندما يتم تصميم تلك العمليات والأدوات بالتعاون مع المجتمعات والسلطات المحلية (والتأكد من تضمين الأصوات المهمشة)، يتمكن العاملون في المجال الإنساني من القيام بعملية تحقق تحظى بثقة المجتمعات والسلطات المحلية. ينبغي بيان هذه العملية في مقترحات المشروع – والتي تتضمن الأطر الزمنية للمشروع وكذلك تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان إمكانية تطبيقها على أرض الواقع.

التنفيذ – العناية الواجبة في موقع محدد: تشير العناية الواجبة في مرحلة التنفيذ إلى الموقع المعين للمشروع ليتم التحقق بحد من المعلومات والأدلة المقدمة والداعمة للحقوق والمطالبات المتعلقة بالأرض والسكن والملكية والموارد الطبيعية³ والتحقق من ثلاث مصادر قبل تقديم أي مساعدة. وتستخدم العناية الواجبة أيضاً لضمان الأمتثال للتشريعات ذات الصلة (رخص أو موافقات وغيرها). في حال تحديد نزاع أو مطالبة ما لا يمكن التحقق منها كما ينبغي، فيجب بذل الجهود الممكنة لإحالة القضية إلى الجهة الرسمية ذات الصلة والتي يمكن أن تقدم حلاً معقولاً للمسألة. لذلك، يجب تحديد آلية واضحة للإحالة أثناء مرحلة التصميم/الصياغة. كما يجب أن تتضمن العناية الواجبة المرتبطة بموقع محدد، دراسة للأثر البيئية المحتملة للمشروع، لأن التدهور البيئي يمكن أن يشكل مخاطر على المستفيدين والمجاورين لهم. وتنتهي هذه المرحلة من بذل العناية الواجبة باتخاذ قرار إما بالمضي أو عدم المضي (الموافقة/عدم الموافقة) في تقديم المساعدة تحت مشروع من نوع معين.

المراقبة والتقييم: ينبغي الانتباه أثناء مراقبة المشاريع وتقييمها إلى ما إذا كانت أي نزاعات أو قضايا متعلقة بالبنية أو الالتزامات قد نشأت خلال أو بعد تنفيذ المشروع، من أجل معرفة ما إذا كانت هناك حاجة إلى تكيف عملية التحقق في المستقبل. كما أنه في حال تبيين من خلال المراقبة أن النزاعات أو القضايا المتعلقة بالبيئة أو الالتزامات لم تنشأ، وأن عملية التحقق شكلت عبئاً غير ضروري، ف يجب الاستفادة من هذه النتيجة في تصميم المشاريع المستقبلية.

³ قد يكون الدليل على المطالبات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية أو بالموارد الطبيعية مكتوباً – عقود أو سندات أو أوراق عقارية أو خرائط أو إيصالات أو فواتير خدمات وما إلى ذلك؛ أو شفهيًا – كالشهادات الشفهية أو القصص؛ أو ماديًا – كالعلامات المحددة للملكية أو الأشجار أو مواقع الدفن، أو رقمياً – كالصور أو **المحاكمات الرقمية**، إلخ.

⁴ يجب تخطيط المشاريع مع الأخذ في الحسبان أن نسبة معينة من الحالات قد لا تحقق معايير العناية الواجبة للمضي قُدماً في الإنشاء على الأرض.

من هو الشخص المسؤول عن بذل العناية الواجبة في المشاريع ومن الذي يخضع للمساءلة؟ ومن الذي ينبغي استشارته وإعلامه؟

تقع المسؤولية في المجلس النرويجي للاجئين عن مخرجات المشروع على الموظفين الذين يديرون المشروع.⁵ وبما أن بذل العناية الواجبة أمر في غاية الأهمية للتخفيف من احتمالات وقوع الضرر وإنتاج مخرجات إيجابية للمشروع، ينبغي على من يقود المشروع تحمل كامل المسؤولية عن عملية بذل العناية الواجبة بشأن السكن والأرض والملكية والموارد الطبيعية، من حيث التشاور مع الكفاءات الأساسية ذات الصلة، والاختصاصيين التقنيين في (إتاحة الوصول، المناصرة)، و/أو فريق الدعم (الشؤون اللوجستية).

على سبيل المثال، إذا كان يتم إنشاء بئر، يكون اختصاصي برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WASH) أو مدير تطوير البرنامج أو مدراء أو منسقي البرنامج مسؤولين عن ضمان تخصيص الوقت والموارد المناسبة من أجل بذل العناية الواجبة في كل مرحلة من مراحل دورة إدارة المشروع. وينطبق الشيء ذاته على اختصاصيي أو مدراء تطوير البرامج ومدراء البرامج والمنسقين في برنامج إدارة المخيمات وبرنامج التعليم وبرنامج المعلومات والاستشارة والمساعدة القانونية وبرنامج سبل المعيشة والأمن الغذائي وبرنامج المأوى بالنسبة إلى المشاريع التي تتطلب استخدام الأب نية والأرض والملكية أو الموارد الطبيعية أو التحكم بها.

ومن الضروري أن يتولى أولئك الذين يقودون مشروعاً ما زمام الأمور على عملية بذل العناية الواجبة بشأن السكن والأرض والملكية والموارد الطبيعية. وهذا يعني أخذ الوقت الكافي لفهم السياق الذي يعملون فيه وتحمل المسؤولية عن إجراء عمليات بذل العناية الواجبة. ولكن لا يعني أن عليهم القيام بالأنشطة الفعلية بشكل مباشر أو امتلاك الخبرة التقنية للعمل بأنفسهم، إلا أنه، وبصفتهم قادة المشروع، ينبغي عليهم أن يتولوا مسؤولية طلب المشورة بشأن كيفية القيام بالأمر على أكمل وجه. وعليهم أيضاً الحرص على (تخصيص الوقت والموارد الكافية لهذه الخطوة ضمن تصميم المشروع، ب) إشراك المجتمعات المتأثرة (خاصة الفئات الأكثر ضعفاً) في التصميم، وأخيراً ج) تنفيذ هذه المكونات من المشروع ومراقبتها.

ومع ذلك، فإن الإدارة القطرية العليا (مدراء المناطق وروساء البرامج والمدراء القطريين) هي المسؤولة بشكل نهائي عن ضمان تنفيذ خطوات العناية الواجبة كما ينبغي، وذلك لأن المخاطر المتعلقة بالعناية الواجبة تنطوي على مخاطر قانونية ومالية وأخرى مؤثرة على السمعة. وبما أنه ليس ممكناً ولا محبذاً أن تتدخل الإدارة العليا في كل خطوة من خطوات العملية، فيمكن للإدارة المسؤولة تيسير وضع إجراءات لمعايير العمل (SOP) في المكتب القطري لضمان توحيد الممارسات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. كما يمكن للإدارة المسؤولة التحقق من أن مقترحات المشاريع تتضمن الموارد والوقت الكافي في هيكل المشروع. وأخيراً، يمكن للإدارة إجراء عمليات تحقق فورية من دورة المشروع خلال المحطات المفصلة في المشاريع، لا سيما أثناء اجتماعات المانحين الافتتاحية والمراجعات الربعية.

سنقدم فيما بعد مزيداً من الإرشادات المتعلقة بتقسيم المهام (خاصة قضايا السكن والأرض والملكية "الأساسية" مقابل تلك "المعقدة") بين الكفاءات الأساسية.

إذا لم يكن لدى مدراء المشروع فهم تقني عميق للسياق المتعلق بالسكن والأرض والملكية، يتعين عليهم الاستعانة بمؤسسات أو عاملين مؤهلين بإمكانهم تقديم خدمات التصميم والتنفيذ، و/أو الاستثمار في تطوير تلك المهارات داخل فرقهم نفسها. وأياً كان الذي يقدم تلك الخدمة، فإنه يجب تخصيص الوقت الكافي والموارد المالية الكافية لهذه الخبرة. قد تكون برامج المعلومات والاستشارة والمساعدة القانونية في بعض البلاد هي المؤسسة التي تقدم الدعم التقني لإجراء عملية بذل العناية الواجبة، لكن لا يمكن افتراض أن تلك البرامج متوفرة لتقديم المساعدة بشكل تلقائي – بل يجب استشارتها بداية من مرحلة التحديد في تصميم وتخطيط المشروع.

كما ينبغي تصميم المشاريع منذ البداية بشكل يضمن انتقال المهارات الأساسية ليدل العناية الواجبة إلى الكفاءة الأساسي (CC) التي تقود المشروع، وذلك من أجل توفير دور برنامج المعلومات والاستشارة والمساعدة القانونية لقضايا السكن والأرض والملكية الأكثر تعقيداً خاصة في التكرارات المستقبلية لنفس المشروع. وبمجرد أن يتم انتقال المهارات الأساسية، تبقى الحاجة إلى إعلام فرق برنامج المعلومات والاستشارة والمساعدة القانونية بالمشاريع المستقبلية لضمان استمرارية التواصل بخصوص قضايا السكن والأرض والملكية وتوحيد النهج المطبقة في المنظمة ككل.

⁵ بالنسبة إلى مشروع متكامل، قد لا يكون هذا الأمر منوطاً بإحدى الكفاءات الأساسية فقط، بل يمكن أن يتعلق بمدير منطقة أو رئيس حزب أو دور إداري آخر متعدد الكفاءات الأساسية.

العناية الواجبة في الإطار العملي – قضية كوكس بازار، بنغلاديش



السياق: منذ أواخر السبعينيات، وصلت ثلاثة موجات رئيسية من اللاجئين إلى بنغلاديش من ميانمار. وفي السنوات الفاصلة بين موجات النزوح، اندمج بعض اللاجئين من الموجات السابقة في المجتمع المضيف، وحصلوا على أراضي من مضيفهم لأغراض السكن أو المعيشة. لكن مع نهاية موجة اللجوء الثالثة التي بدأت عام 2017، سكن أكثر من 850,000 لاجئ من الروهينغا في بلدة كوكس بازار. وقد حددت الحكومة الاستقرار في تلك المنطقة ضمن 34 مخيما للاجئين، ومُنعت الهيئات الإنسانية من بناء ال بني التحتية خارج حدود المخيمات.

وبسبب التدفق السريع للاجئين، قامت حكومة بنغلاديش بتخصيص أراضي الغابات لبناء المخيمات. إلا أن الكثير من المجتمعات المضيفة التي تعيش في جوار المخيمات هذه تملك حقوقا في استخدام تلك الأراضي لأغراض كسب المعيشة وإدارتها بموجب اتفاقيات حراجية اجتماعية. بالإضافة إلى أن أراضي المخيمات تتداخل مع الأراضي التي يسكن فيها المجتمع المضيف. أجزاء من تلك الأراضي موثقة ومسجلة بشكل رسمي من قبل الحكومة، ولكن معظمها ليس موثقة بشكل رسمي، بل يتم امتلاكها وإدارتها بشكل عرفي. تخصيص الحكومة لتلك الأراضي لتصبح مخيمات لم يسقط حقوق المجتمع المضيف السابقة فيها، خاصة وأنه لم يتم اتباع الإجراءات الواجبة أصولا، ولا تم تقديم تعويض مناسب من قبل الحكومة.

وقد أدى الاستقرار الجماعي للاجئين في تلك الأراضي إلى حرمان المجتمعات المضيفة المعتمدة على الحراجة والزراعة من سبل كسب معيشتها. وبعد أن فقدت تلك المجتمعات سبل عيشها، بدأ العديد منهم بممارسة حقوقهم عن طريق طلب بدل إيجار من ساكني المخيمات ومن الهيئات الإنسانية التي تشيد البنى التحتية للنازحين. أما اللاجئون الذين لا يتمكنون من دفع الإيجار فغالبا ما كان يتم إخلاؤهم بالقوة. ولأن معظم حقوق المجتمعات المضيفة في الأرض غير مسجلة رسميا، ولأن الحدود السابقة غير الرسمية دُمّرت بقدوم الأعداد الهائلة من النازحين، فإن تحديد أصحاب الحقوق الشرعيين أصبح تحديا كبيرا أمام المنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يندر أن يكون لقطعة الأرض مالك واحد محدد، لأن جهات متعددة تستخدم عادة قطعة الأرض ذاتها لأغراض مختلفة. وبعد أن توقفت تلك الاستخدامات، نشأت نزاعات داخل المجتمعات المضيفة بشأن من له الحق في الحصول على الإيجار.

الهيئات التي مضت في مشاريع الإنشاء (لبرامج المأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة والصحة والتعليم وغيرها) دون بذل العناية الواجبة كما ينبغي لتحديد أصحاب الحقوق الشرعيين، واجهت نزاعات وتحديات قانونية وتأخيرا كبيرا في تنفيذ المشاريع وتجاوزات في التكلفة، حتى أن بعض المنظمات غير الحكومية اضطرت في بعض الأحيان إلى تفكيك البنى التي قامت بإنشائها على نفقتها الخاصة.

كما أن القضايا البيئية تُعتبر من العوامل المهمة هنا أيضا. فزيادة الاكتظاظ أدت إلى زيادة مخاطر نشوب الحرائق، كما أن الاستيطان السريع وازدحام المواقع أدى أيضا إلى تسريع تدهور الأراضي مع إزالة الأحراج من المنحدرات الشديدة. ومنذ ذلك الحين، أصبح تآكل وانجراف التربة من المخاطر الرئيسية داخل المخيمات وحولها. لذا، ينبغي على المنظمات أيضا جعل هذه القضايا جزءا من عملية التخطيط للمشروع، وذلك من أجل تجنب زيادة التدهور في المناطق الطبيعية، وإصلاح بع ض من الضرر الحاصل إن أمكن.

التصميم م: قام المنتدى التقني للسكن والأرض والملكية (HLP TF) بتصميم عملية لبذل العناية الواجبة، بهدف تمكين العاملين في المجال الإنساني مما يلي:

1. تقييم مدى ملاءمة الأرض لأهداف المشروع.
2. تحديد المخاطر البيئية والحد منها.
3. التأكد من الحصول على التعليمات والرخص الصحيحة من السلطات الحكومية المختصة (البيئية والإنشائية).
4. تحديد أصحاب الحقوق في القطعة المعينة من الأرض والتحقق من حقوقه من للتمكن من التفاوض على اتفاقيات عادلة وواضحة بشأن استخدام أراضيهم.

وللقيام بتصميم العملية اعلاه، عمل منسق المنتدى التقني للسكن والأرض والملكية مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين وممثلين عن المجتمعات المضيفة وعن اللاجئين من أجل تصميم العملية ووضع قائمة بالخطوات اللازمة لمعالجة كل المخاوف بهامش معقول من اليقين. حددت العملية مجموعة من السيناريوهات المحتملة وإجراءات متابعتها، بناء على ما يلي :

- نوع المشروع، وما هي المساحة الكلية المطلوبة لتنفيذه؟
- تحت أي نوع من أشكال الحيازة تقع الأرض؟
- هل يوجد نزاع بخصوص ادعاءات ملكية قطعة الأرض المعنية أو السيطرة عليها؟

بحسب الإجابات على تلك الأسئلة، قد يُعطى المشروع ضوء أخضر للمضي قدماً، أو قد تكون هناك حاجة إلى تكيف خطة المشروع في الموقع الذي سيتم تنفيذه فيه، أو قد يتوجب العثور على موقع آخر لتنفذ المشروع.

التنفيذ: أصبحت العديد من المنظمات – بما فيها المجلس النرويجي للاجئين - تملك فرقاً خاصة لمراجعة عملية بذل العناية الواجبة قبل البدء بأي مشروع إنشائي. وتملك تلك الفرق قائمة بالأسئلة والأنشطة (التحقق من الوثائق العقارية، الحصول على الرخص، إنشاء ممرات للسير في الموقع المعني، إجراء مقابلات مع جوار الموقع، إلخ.) والتي ينبغي القيام بها قبل بدء أعمال البناء في موقع معين.

التقني م: إن الأدوات المتوفرة حالياً هي مجرد نسخة أخيرة من سلسلة تم وضعها وتكييفها بعناية من خلال الاستعلام والتشاور مع العاملين المعنيين عبر عدة دورات مشاريع.

في بداية عام 2021، تم تضمين العناية الواجبة المتعلقة بالسكن والأرض والملكية رسمياً لتكون إحدى المؤشرات العامة الستة المطلوبة في مسودة خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغا الإنسانية لعام 2021. وإذا ما تم قبول تلك المسودة، فهذا يعني أنه سيطلب من كافة المنظمات بذل العناية الواجبة، وسيطلب منها تتبع أدائها وكتابة تقرير عنه. وقد قام المنتدى التقني للسكن والأرض والملكية بوضع برامج تدريبية خاصة بإجراء العناية الواجبة المتعلقة بالسكن والأرض والملكية تستغرق نصف يوم وأخرى تستغرق يوماً كاملاً للمنظمات المهتمة بالحضور، بالإضافة إلى إرشادات لمراقبة المؤشر وكتابة التقارير عنه.

المصادر الأساسية:

- دليل عام عن بذل العناية الواجبة المتعلقة بالسكن والأرض والملكية والموارد الطبيعية للتدخلات الإنسانية. وثائق دائمة [English Version / Version française](#) التحديث

مصادر خاصة ببرنامج المأوى:

- [Technical Guidance Note: HLP due diligence and security of tenure in construction & rehabilitation projects \(2020\)](#)
 - [Shelter Due Diligence Guidance \(2013\)](#)
 - [Disaster Ready Short Online Course: Housing, Land, and Property in Shelter Programs \(2021\)](#)

وستتوفر لاحقاً مصادر للكفاءات الأساسية الأخرى.